السلطة المركزية، والسلطة المركزية المقترحة هي اسرائيل. ولو افترضنا ان ذلك حدث فعلاً، فمَنْ يملك صلاحيات الغاء الحكم الذاتي في الارض المحتلة؟ وما هو بديلها في حال حدوث ذلك قبل التوصل الى تسوية نهائية لمستقبل هذه الارض؟

ثانياً: حق الفلسطينيين في تقرير المصير: يستمد المشروع الاسرائيلي للحكم الذاتي فلسفته من مقولة صهيونية، وهي «ان فلسطين أرض بلا شعب لشعب بلا أرض». ومنذ الايام الاولى للحركة الصهيونية، كانت هذه المقولة تسيطر وتتحكّم بممارسات الادوات التنفيذية للمشروع الصهيوني في فلسطين، وفي الوقت عينه اعتبرت الاساس في الخطاب الصهيوني الموجّه للعالم الخارجي. وتمشياً مع هذا النهج، نظرت الصهيونية الى الفلسطينيين كسكان لا علاقة لهم بالارض ووضعت المشاريع المتلاحقة لترحيلهم عن بلادهم، واستغلت فرصة قيام الكيان الصهيوني العام ١٩٤٨ لتنفيذ بعض مشاريع الترحيل. ولمواجهة الرأي العام العالمي وهيئة الامم المتحدة التي أصدرت قرارها المعروف الرقم ١٩٤، الذي نص على حق الفلسطينيين في العودة الى بلادهم، كانت اسرائيل تصر على ان المشكلة الفلسطينية ليست سوى مشكلة لاجئين بحاجة الى مساعدات انسانية. وفي الوقت عينه، دأبت اسرائيل على انكار وجود الشعب الفلسطيني. وكما هو معروف يمكن ان تختلف الاحزاب الصهيونية فيما بينها في أشياء كثيرة، ولكنها تتفق في القضايا المتعلقة بالشعب الفلسطيني، ونلمس ذلك بشكل واضح وجلّي لدى دراسة مشروع رابين للحكم الذاتي ومقارنته بمشروع بيغن. فرابين لم يكن متحمّساً للحكم الذاتي، بل رغب في تقسيم الضفة الفلسطينية بين الاردن واسرائيل. وفي أثناء حملته الانتخابية، طالب بتطبيق مشروع يغال آلون المعروف. وعندما اضطر الى الحديث عن مشروع الحكم الذاتي، لم يتردد رابين لحظة واحدة في تبنّي صيغة بيغن للحكم الذاتي، وهكذا تطابق مشروع رابين للحكم الذاتي مع مشروع بيغن في عدم الموافقة على صلاحيات تشريعية للمجلس الاداري؛ والأمن والسيطرة بيد اسرائيل. أمّا في مجال الاستيطان، فيطالب رابين بترميم مستوطنات غور الاردن، وفي أماكن حيوية أخرى، وذلك تحت عنوان «الاستيطان الأمني»[١٨].

ثالثاً: ضرب وحدة الشعب الفلسطيني: من أهم وظائف الاستيطان، على صعيد النظرية الامنية الاسرائيلية، ضرب التواصل الاقليمي للارض المحتلة، ودق اسفين بين التجمعات السكانية العربية وتطويقها والعمل على عدم اتصالها مع بعضها بعضاً. وفي ظل استمرار وجود المستوطنات الاسرائيلية والسيطرة العسكرية، ستسعى اسرائيل، حسب قول الجغرافي الفلسطيني والباحث لدى جمعية الدراسات العربية، خليل توفكجي، الى خلق «جيوب حكم ذاتي في بحر أمني اسرائيلي»[١٩]. من جهة أخرى، رأى عضو الكنيست، بنيامين نتنياهو (الليكود) ان «اعطاء الحكم الذاتي لجميع السكان موسّع جداً، وسيؤدي الى وجود بحر من الحكم الذاتي مع جيوب أمنية اسرائيلية»، واقترح، بدلاً من ذلك، «حكماً ذاتياً ثقافياً، بلدياً وداخلياً في مناطق يحتشد فيها الفلسطينيون، على ان تكون هذه المناطق معزولة عن بعضها بعضاً ومن دون صلاحيات مركزية»[٢٠]. وأيّد رئيس الادارة المدنية في قطاع غزة، شايكا ايرز، تقسيم الشعب الفلسطيني الى وحدات، ولكن بطريقته الخاصة. ففي ١١ تموز (يوليو) ١٩٩٢، نشر ايرز مقالاً في احدى الصحف الاسرائيلية تحت عنوان: «خطوط عريضة لحكم ذاتي»، تساءل في مقاله عن القوانين التي ستطبّق في مناطق الحكم الذاتي، هل ستكون هي القوانين الاسرائيلية أم الاردنية أم المصرية؟ وأجاب عن سؤاله قائلاً: «الأفضل تكييف الوضع حسب كل منطقة على حدة، كما هو الحال القائم الآن»[٢١].